ابن عامر بن عامر لقافقي انه سئل عليا عليه السلام عن رجل له جاريتان اختان تشتري احدهما فولدت له ثم رغب في الاخرى ايطأها قال نعتق الله ان كان يطؤها ثم يطأ الاخرى ان شاء قال قلت ان رجالا يقولون يزوجها قال رأيت ان مات زوجها كيف يفعل بل يعتقها ثم اخذ بيدي وقال يحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله تعالى من النسب ويحرم عليك من الجوار وما ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب قال الله تعالى وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف اكره ذلك ما كره الله وسوله ﷺ ذلك على انه لا يكون للرجل ان يجمع بين الاختين المملوكتين في الوطء وهذا مذهب العترة عليهم السلام كافة وهو مستفاد من امير المومنين عليه السلام وهو قول جمهور العلماء فاما ما يحتج به المخصم من قول الله تعالى وما ملكت ايمانكم فتلك الاية عامة وايتنا خاصة وبرجحنا اية التحريم لوجوه منها تخصيص امير المومنين عليه السلام وقوله حجة كما سبق ومنها انها حاظرة والحظر طريقة ترجح عندنا ومنها انها ناقلة وتلك مبقية ومنها ان ذلك اجماع العترة الطاهرة شهود الله في ارضه وشفعاؤه الذين اجماعهم حجة قاطعة **فصل** ويجوز الجمع بينهما في الملك وهذا اجماع ويجوز ان يطأ ايتهما احب بد لا من الاخرى فاذا وطيء احدهما لم تحل وط الاخرى الا بان يخرج الاولى من ملكه ببيع او هبة او نحوهما ولا يصح الرجوع فيها او عتق وهذا مذهب يحيى عليه السلام والناصر للحق عليه السلام وهو الظاهر من مذهب امتنا الا رواية عن زيد بن علي انه اذا وجها جاز له ان يطأ ايتهما شاء والاول اولى لحديث امير المومنين عليه السلام **فصل** فان عقد على احداهما نكاحا صحيحا واشترى الاخرى لم يكن له ان يطأ الا الموطوءة وان كان وطيء احدهما ثم عقد على الاخرى كان العقد باطلا لانه لا فرق بين ان يجمع بينهما بملك او نكاح او يكون احداهما بنكاح وجهه والاخرى ملك اليمين في انه لا يجوز الجمع بينهما في الوطء كما تقدم **فصل** قال الله تعالى بعد ذكر المحرمات واحل لكم ما وراء ذلكم وقال فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴿ظاهرها﴾ انه يجوز للاب ان ينكح جارية ابنه اذا لم يكن وطيها وقبلها او نظر اليها لشهوة او لمنها لشهوة وهو الظاهر من مذهب الابن وطيها وقبلها او نظر اليها لشهوة او لمنها لشهوة وهو الظاهر من مذهب ابائنا عليهم السلام **فصل** وان ولدت من لاب ولدا كان حرا لان احد الاخوة ملكه فيعتق عليه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ولا يكون للجارية ام ولد للاب من حيث ان علوق الولد لم يكن علوق حر لان الاب وطيها بعقد نكاح فيكون وطؤه كوطيء الاجنبي وليس كعبد فيه فتكون الجارية مضمونة بالقيمة فيملكها بالضمان فيحصل الاستيلاد في الملك

فتصير ام ولد

فتصير ام ولد **فصل** فان وطيء الاب جارية ابنه بغير نكاح فغلقت بنت النسب والاستيلاد وهل يضمن العقر وقيمة الولد ام لا يختلف اصحابنا في ذلك فذكر السيد ﷺ انه لا يضمن العقر ولا قيمة الولد وذكر السيد احمد الازنى في المنتقم لابن الله انه يضمن العقر ومثله ذكر صاحب الوافي وهو الذي ذكرته في الكافي ايضا اما ثبوت النسب فلما قدمنا ان الوطء عن شبهة يوجب ثبوت النسب وللاب سبهه في مال ابنه بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم انت ومالك لابيك فاذا ثبت بهذا اصبح الملك فاما في حواله انه ثبت به شبهة الملك وشبهة الملك يجري مجرى الملك في ثبوت النسب كما ان شبهة النكاح تجري مجراه في ثبوته والعلة في ذلك ان كل واجب منها له تاثير في صحة النسب فكذلك شبهته **فصل** ويجوز للابن ان يتزوج بجارية الاب اذا لم يكن للاب وطيها او قبلها او لمنها لشهوة او نظر اليها وهذا مما لا خلاف فيه والاصل فيه اقوالهم المبيحة للنكاح فان ولدت منه عتق الولد على الاب لانه ابن ابنه ولا تصير الجارية ام ولد له لانه لم يملك رقبتها ولا له شبهه فيها والاستيلاد لا يثبت الا في ملك او شبهة ملك

باب حكم الأمة في الاستبراء

واستباحة الوطء وما يتصل بذلك **خبر** وعن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سبايا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حايل حتى تحيض **خبر** وعن رويفع من ثابت الانصاري انه قال اما اني لا اقول لكم الا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعته يقول يوم حنين لا يحل لامرء يومن بالله واليوم الاخر ان يسقي ماءه زرع غيره يعني اتيان الحبالى ولا يحل لامرء يومن بالله واليوم الاخر ان يقع على امراة من السبي حتى يستبرئها بحيضة ﴿ظاهر﴾ هذين الخبرين ان الامة اذا حاضت لم يجز وطؤها حتى تستبرئها بحيضة ان كانت حايلا او يضع ان كانت حاملا قال الناطق بالحق وهذا مما لا خلاف فيه **فصل** **خبر** وعن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليهم السلام من اشترى جارية فلا يقربها حتى يستبرئها بحيضة ﴿ظاهر﴾ ذلك على ان من اشترى امة لم يجز له ان يطأها حتى يستبرئها بحيضة ولين الاحاديث المذكورة مع عامتها في ذوات الاوراح وغيرهن فدلت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)